

السادات وهو رئيس مجلس الشعب

أكبر أعضاء مجلس الشعب سناً يقول :

السادات وهو رئيس مجلس الشعب كان يعطى الحرية الكاملة لكل عضو

خبر صغير ينشر فى الصحف فى صبيحة انتخابات الرئيس والوكيلين فى مجلس الشعب فى بداية كل دورة برلمانية، الخبر قد لا يلتفت إليه الكثيرون، لكن تكرر الخبر خلال السنوات الماضية ومنذ عام ١٩٥٧ ومع افتتاح أول دورة برلمانية فى مصر بعد الثورة وفى برلمان جديد تكرر الخبر ذكراً نفس الاسم ربما يثير أكثر من معنى حول اسم صاحبه وحول مضمون اختياره وحول جدوى هذا النص فى لائحة مجلس الأمة ثم مجلس الشعب ، الخبر الذى تكرر ست مرات خلال سبعة عشر عاماً يقول أن مجلس الشعب أو مجلس الأمة يعقد اجتماعه الأول برئاسة أكبر الأعضاء سناً وأكبر الأعضاء سناً فى المرات التى تكررت كان الدكتور إسماعيل معنوق أستاذ اللغات الشرقية الذى درس على يديه كل من تخصص فى اللغات العبرية والسيريالية والفارسية والأردية خلال فترة تزيد على أربعين عاماً من عمر جامعات مصر وبالتحديد فى كلية الآداب جامعة القاهرة .

والدكتور إسماعيل معنوق بعشق مصر ويعشق انتماءه العربى فى هذا الجزء الجنوبى من نيل مصر فى بندر قنا حيث ولد فى ١٦ أكتوبر ١٩٠١ حيث أمضى شبابه الأول حتى حصل على ما يعادل الثانوية العامة ثم التحق بكلية آداب القاهرة لدراسة اللغات الشرقية فى عام ١٩٣٠ وحصل أيضاً على الدكتوراه فى هذا الفرع بعد ذلك بستة أعوام.

وأسأل: لبرلماني القديم ذكرياته مع التمثيل النيابي فى مصر فيقول رغم أن عمره كان ستة وخمسين عاماً إلا أنه دخل البرلمان لأول مرة فى عام ١٩٥٧ فقد كان عازفاً عن عدم المشاركة فى الحياة السياسية فى برلمانات ما قبل الثورة وأول مرة فكر فى أن يصبح برلمانياً كان فى برلمان ١٩٥٧ ، وقد يرجع عدم تحمسه لبرلمانات قبل الثورة إلى الواقع الذى عاشه فى بلدته قنا أيام الانتخابات السياسية قبل الثورة فقد كان يحتكر تمثيل الدائرة الأستاذ مكرم عبيد الزعيم السياسى المعروف قبل الثورة والأستاذ ياسين أحمد حامد وزير الأوقاف السابق ، كان أحدهما يمثل الوفد والثانى يمثل الدستوريين وكان شكل الفوز فى الانتخابات محصوراً بينهما مرة يفوز مكرم عبيد وأخرى يفوز ياسين حامد وحينما خرج مكرم عبيد من حزب الوفد انضم خصمه ياسين حامد الدستورى إلى حزب الوفد وظل الحال هكذا حتى عام ١٩٥٠ ، هذه اللعبة الانتخابية لم تكن تروقه ، خاصة والصراع بينهما لم يكن فى صالح قنا ولكن كان لأغراض سياسية وشخصية لم تستطع أن تقدم شيئاً للإقليم الذى كانا يمثلانه بالتناوب قبل الثورة لم يفكر فى الانضمام لأى

حزب من الأحزاب لحرصه على استقلالية حياته الأكاديمية واهتمامه بالناحية العلمية وكان يميل إليها في شبابه أكثر من الناحية السياسية .
وأسأل :

لماذا تغير اتجاهك إذن وأصبحت برلمانياً في مجلس عام ١٩٥٧ ؟
أن ما دفعني لدخول البرلمان في مجلس الأمة عام ١٩٥٧ ومعايشة الحياة السياسية عدم وجود مظاهر إصلاح حقيقية في الإقليم الذي نشأت فيه كل ما أذكره أن الأستاذ مكرم عبيد رغم كونه من قنا ونائباً عنها لم يقدم طيلة تمثيله للدائرة في برلمانات ما قبل الثورة أية إصلاحات على مستوى قنا فقط كان حريصاً على توفير فرص العمل وفرص التشغيل بالنسبة لمؤيديه من العناصر الوفدية ونفس الخدمات الشخصية كان يقدمها النائب الأخر وزير الأوقاف أما الإصلاحات الجذرية على مستوى الناس عامة على مستوى إقليم قنا فلم تكن في الحسبان ، سأضرب لك مثلاً على مشكلة واضحة لم يكن هناك أية نية في حلها ، قنا يقسمها النيل إلى غرب وشرق ويترتب على هذا انقسام الحياة الاقتصادية والاجتماعية وليس في هذه المنطقة التي تصل إلى حوالي ثلاثمائة كيلو متر سوى قناطر إسنا وكوبري نجع حمادي معنى هذا أن مسافة لا تقل عن ٢٥٠ كيلو متراً بدون اتصال وكانت صعوبة الاتصال والمواصلات رهية تهدد استمرار الحياة وتشل أي تفكير في التطور وكان من الممكن عمل كوبري في قنا ولكن أحداً لم يفكر فيه إلا حينما أنشأناه في الستينات بعد أن التحقت بالمجلس عام ١٩٥٠ كانت أول ورقة حررتها طلب إقامة كوبري على النيل .

وأسأل العضو أكبر الأعضاء سناً على أساس اختياره رئيساً ؟
الأساس الذي يختار به أكبر الأعضاء سناً يعود إلى لائحة المجلس التي تنظم هذا المجلس يختار خمسة أعضاء من أكبر الأعضاء سناً لم يترك لرئيس المجلس الحق في اختيار أحدهم وإذا كانت الدورة جديدة بدون رئيس سابق للمجلس يترك الأمر لأمانة المجلس العامة لهذا ومنذ عام ١٩٦٤ وأنا رأس المجلس كل عام في اختيار الرئيس والوكيلين وأيضاً كنت رئيساً جلسة التصحيح في ١٥ مايو ١٩٧١ وقد شرفت على اختيار رؤساء المجلس السابقين حتى الآن الرئيس أنور السادات والدكتور لبيب شقير والسيد حافظ بدوي والمهندس سيد مرعي فقط لم أكن أكبر الأعضاء سناً عند اختيار السيد عبد اللطيف البغدادي رئيس لأول برلمان بعد الثورة عام ١٩٥٧ .

ويعتز الدكتور المعتوق بسفره مع الرئيس محمد أنور السادات حينما كان وكيلاً لمجلس الشعب للمشاركة للأعداد في الوحدة بين مصر وسوريا في زيارة الوفد البرلماني المصري لسوريا في ١٧ نوفمبر ١٩٥١ والدكتور المعتوق من أنصار الوحدة العربية منذ هذا اليوم بل ومن قبله فهو يؤمن بأننا في عالم يقدر الكيانات الكبيرة ولا يعير الكيانات الصغيرة أي اهتمام أو لا يعمل لها أدنى حساب.

ما هي الأسماء البرلمانية التي كانت تحل تقديرك وإعجابك طيلة الدورات السابقة ؟
الأسماء كثيرة لكن أذكر هنا زملاء سيد جلال ، الدكتور جمال العطيفي ، الدكتور محمود القاضي ، عبده مراد ، محمود أبو وافية ، أحمد يونس ، كريمة العروسي ، المرحومة أمينة شكرى ، زكريا لطفى جمعة ، مصطفى كامل مراد ، المهندس سيد مرعى .

هل لك رأى فى تمثيل المرأة فى البرلمان ؟

دور المرأة فى العمل البرلماني غير واضح حتى الآن نسبتها العددية أقل من تمثيل المرأة فى القطاعات الأخرى فى كلية الآداب مثلاً المرأة أكثر عدداً من الرجل لكنى أعتقد أنه من النادر أن تجد امرأة مثل ذويها وتمثل القطاع الذى خرجت منه مثل كفاءة الرجل ، قطعاً هناك استثناءات ذكر منها السيدة بثينة الطويل والمرحومة أمينة شكرى والسيدة كريمة العروسي .

ويعود أكبر الأعضاء سناً إلى ذكرياته فى أول برلمان بعد الثورة فيقول:

مجلس الأمة عام ١٩٥٧ كان برئاسة السيد عبد اللطيف البغدادي وكان لهذا المجلس نشاط ضخم وكبير وكان له دور عظيم على المستوى التشريعي وعلى يد هذا المجلس تمت أول تجربة وحدوية فى العصر الحديث بين مصر وسوريا وأن لم يقدر لها النجاح والاستمرار .

هل تذكر ملامح رئاسة السادات لجلسات مجلس الأمة وعن شخصيته البرلمانية ؟

أبرز ما يميز شخصية السادات البرلمانية أنه كان يعطى الحرية الكاملة للأعضاء فى المناقشة بل كان حريصاً على أن يتمتع كل عضو بحقه البرلماني ويؤكد على هذا المعنى فى كل مناسبة أو جلسة عمل فى جلسات المجلس .

وماذا عن الجديد عن الممارسة البرلمانية فى مجلس الشعب اليوم ؟

لقد حضرت حتى الآن ست دورات برلمانية وأستطيع أن أقول أن هناك تقاليد برلمانية جديدة وهناك مزيد من حرية الممارسة البرلمانية لكنى لا أعتقد أنه كان هناك فى يوم من الأيام وفى جميع دورات المجلس السابقة أن كان هناك حجر على العضو إذا أراد أن يمارس حقه فقط. كان هناك حاجز فى توضيح الأمور للناس خارج المجلس .

هل حدث استجواب لأحد الوزراء مثلاً كما سمعنا فى الدورة الأخيرة ؟

حدثت استجوابات عديدة فى المجلس فى دورات سابقة أذكر منها ما حدث والسادات رئيس للمجلس عام ١٩٦٤ وكانت هناك مناقشات حادة أذكر منها على سبيل المثال مسألة الانتساب فى الجامعة وثار نقاش حول مدى إلزام الاقتراح برغبة وهل هو غير ملزم للحكومة حسب نص لائحة المجلس والحكومة قد تأخذ به وقد لا تأخذ والواقع أن المجلس أدى واجبه والنتيجة نعيشها فى الجامعة اليوم.

وماذا عن معوقات عمل المجلس فى دورات سابقة لا نراها اليوم ؟

فى المجالس السابقة إذا أراد العضو أن يقدم اقتراحا فى موضوع معين كان لا يمكن أن يمر الاقتراح إلا إذا عرض على الإتحاد الإشتراكي وكان هذا معطلاً للمجلس ومعطلاً لعمل العضو وحقه البرلمانى، أذكر أنني تقدمت مرة بمشروع قانون لتعديل قانون الجامعات وكانت المشكلة فى الإتحاد الإشتراكي الذى كان يرفض وبالتالي يعطل هذا المجهود، هذا القيد لم نعد نراه فى المجلس اليوم.

وأذكر مشاكل التعليم الجامعي حينما أعلم من الدكتور إسماعيل المعتوق أنه كان رئيساً للجنة التعليم والبحث العلمي وحتى دور الانعقاد الثانى من الدورة الحالية ومنذ دخوله المجلس عام ١٩٥٧ فأتير معه مسألة علاج مشاكل التعليم العالى فى مصر فيقول " أن مشاكل التعليم لا تتحصر فى مشكلات محدودة لكنها تتفرغ من قلة أعضاء هيئة التدريس.. لئأخذ مثلاً كلية الآداب من عام ١٩٣٠ وحتى عام ١٩٧٥ لم تتغير بل لم تزد حجرة واحدة ولم يتطور أسلوب العمل فيها من وسائل إيضاحية وخلافه فى كلية الآداب اليوم ١٢ ألف طالب وفى عام ١٩٣٠ كان فيها ٣٠٠ طالب فقط فى سبعة أقسام بينما الآن هذا العدد فى أربعة عشر قسماً إنها مشكلة إمكانيات أيضاً، هناك أيضاً مشكلة الكتب وخاصة فى الكليات العملية، هناك ضرورة إقامة الجامعات الإقليمية وتدعيمها، إعادة النظر فى الأقسام المتشابهة من الكليات المختلفة، هناك ضرورة إعادة النظر فى أسلوب التدريس والمواد الدراسية المقررة وأهمية تطويرها، هناك قرارات كثيرة اتخذت بهذا العدد لكنها لم تكن موضع التنفيذ بعد.

ما هى أحلامك كبرلمانى يعايش مشاكل الناس اليومية ؟

لا يوجد من ينكر أن إنشاء جامعة فى مدينة أو محافظة سيكون له أثر على الناس ، فالجامعة تخلق شعباً جديداً وليس أحق من المحافظات النائبة فى أن يكون فيها هذا النوع من التعليم ، فالجامعة فى إقليم معين تترك أثراً على المستوى الإجماعى والإقتصادى والسياسى وأنا أتبنى فكرة إقامة جامعة فى قنا لتكون ثانى جامعة فى الصعيد بعد جامعة أسيوط وفى عام ١٩٧٠ بدأت نواة الجامعة بإنشاء كلية التربية بقنا ثم كلية اللغة العربية وكلية العلوم وهى لا تزال فروعاً لجامعة أسيوط فى قنا ولو سارت الأمور سيرها الطبيعى لقامت الجامعة فى قنا الآن .

كنت رئيساً للإتحاد القومى فى قنا، ما رأيك فى الآراء التى تقال حول تطوير الإتحاد الإشتراكي ؟
أنا أعتقد أن الإتحاد الإشتراكي نتيجة ظروف كثيرة أعطى سلطات لأناس استغلوها فى أغراضهم الشخصية فأصبحوا أصحاب نفوذ وقوى فى البلاد فى بعض المحافظات حتى على الحاكم وهو المحافظ وأصبح كل موظف فى الدولة يخشاهم والخشية هنا ليست لأن الإتحاد الإشتراكي رقيب يمثل الشعب لأجل صالح الشعب

لكن لاستغلال بعض أصحاب المراكز السياسية لمصالحهم فقط وقرض نفوذهم وأنا أرى أن وجود تجمعات مختلفة ممثلة في البرلمان تغني عن الإتحاد الإشتراكي الذي يعطل العمل ولا يطور.

أنت نائب قنا لكنك أستاذ في جامعة القاهرة ونفس المشكلة تتكرر مع الكثير من نواب الأقاليم ! أنا أقيم في القاهرة لكني أسخر نفسي لخدمة مواطني قنا وأنا أسافر إلى قنا كل أسبوع تقريباً أو كل أسبوعين على أكثر تقدير ودون مبالغة يمكنك أن تقارن جهودي في خدمة الإقليم الذي أمثله وأنا أقيم في القاهرة بجهود غيري من المقيمين هناك لترى محصلة كلامي .

لك رأى في مشروع الخدمة العامة للشباب ؟

الخدمة العامة مشروع مظهرى وغير مفيد والبنات والبنون المكلفون بأدائها لا عمل لهم قطعاً يمكن الاستفادة بهم في قطاع التدريس الذى يعانى النقص في أعداد المدرسين وقد يسد تفرغهم للخدمة العامة النقص إلى حد ما ويلغى صفة المظهرية .

وتصورك كبرلماني قديم وجامعى وقارئ لأوضاع الصحافة في مصر ؟

أنا سعيد بعودة الحرية للصحافة ، ويجب أن نعطي الحرية للصحافة إلى أقصى حدود الحرية والقانون كقيل بأن يقف أمام من يتخطى الحدود ، أنا أرفض القيود ولصالح البلد ولمصلحة المجتمع يجب أن تقرأ لكل الأقسام ويجب أن تتضح الأمور لأن الكلمة الشريفة هي أقدر من يكون دليل هذا الوضع .

هل تأخذ حقك كبرلماني في التعبير عن نفسك وعن آمال مواطنيك ؟

أعتقد أنني أتمتع بهذا القدر من حرية التعبير والحمد لله ، لكن بالنسبة لى فأنا لم أقل من قبل أنني لم أخرج في أى رحلة برلمانية إلى الخارج - على كثرتها - رغم كونى برلمانياً لأكثر من دورة وأستاذاً جامعياً ورغم إجادتي الإنجليزية والفرنسية والفارسية والعبرية ، والمرة الوحيدة التي أخذت فيها لأكون رئيساً لوفد برلماني كان ترشيحي للسفر إلى منغوليا وحينما عدت إلى القاهرة من بلدتي قنا قرأت في الصحف خبر سفر زميل غيري مع الوفد إلى منغوليا ، لم أحتج في المجلس ولم أعط هذا الموضوع أى إنتفات وتذكرت الآن وأنت تختارنى لحديث مع أكبر الأعضاء سناً أن مجلس الشعب يتذكرنى كأكبر الأعضاء سناً فى الجلسات التي تنظم أموراً إجرائية وشكلية وغيرها بينما ينسون الدكتور المعتوق فى غيرها من المهام .

ماذا قدمت للإقليم الذى تمثله فى مجلس الشعب ؟

قدمت العديد من الأفكار التي تبنيها وواصلت العمل من أجل خروجها إلى حيز التنفيذ أذكر لك كوبرى قنا ومصنع الغزل المتوسط وملح القطن فى قوص ومركز التدريب الصناعى بقنا وغيرها من المشروعات التي شهدتها قنا لأول مرة فى العشرين عاماً الأخيرة بينما لم يكن هناك أى مشروع إصلاحى قبل الثورة فى هذا الإقليم فقط كان هناك مصنعاً السكر بأرمنت ونجع حمادى وهما موجودان بحكم الاحتكارات الأجنبية

والرأسمالية المحلى ولا دخل لجهود البرلمان أو الإدارة المحلية فى إقامتهما، أيضاً أستطيع أن أقول أن إقليمنا لا توجد به حساسية بين الطوائف لكن هناك أشخاصاً ملوثين بالحقد الأسود كأن همهم إثارة النزاع بين الطوائف وهى فى بلدنا . الإشراف والهوارة والعرب والمسيحيون فيما مضى كانت الأحزاب تستميلهم بالخلاف لكننا الان نكسبهم بالعمل الطيب .

هل هناك مشروع قانون تقدمت به إلى المجلس وأصبح قانوناً وترتاح لأفراده الآن ؟
أنى أعتز بأنى تقدمت بمشروع قانون بأن رد الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العام والخاص إلى وزارة الأوقاف وشئون الأزهر لكى تستخدم عائدها فى الإنفاق على الدعوة الدينية والإرشاد الدينى ، فقد صدر القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ ورقم ٤٤ لسنة ١٩٦٤ قاضيين بإستبدال جميع الأراضى الزراعية الموقوفة على جهات البر العام والخاص للإصلاح الزراعى مقابل سندات على الدولة تؤدى إلى وزارة الأوقاف فائدة سنوية قدرها ٣% من قيمة سندات البر العام ، ٤% من قيمة سندات البر الخاص ، إلا أن التطبيق العملى لهذين القانونين قد كشف عن أن هذا الإستبدال لهذه الأراضى قد ألحق بالأوقاف عبئاً كبيراً أدى إلى نقص ملموس فى الإيرادات التى كانت تحصل عليها من ريع هذه الأراضى الزراعية وكان لذلك أثره الواضح فى نقص الإمكانيات التى يتطلبها نشر الدعوة الإسلامية وقيام الوزارة برسالتها على الوجه الأكمل ، وقد كان أن وافق المجلس على مشروع القانون ونأمل أن يتحقق الغرض الذى سعينا من أجله .